



صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد خلال استقباله النواب فيصل الدويسان وعدنان المطوع وصالح عاشور



صاحب السمو الأمير أثناء استقباله عدنان عبدالصمد ود. عبدالحميد دشتي وأحمد لاري

## سمو الأمير يستقبل عدداً من النواب

استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف ظهر أمس أعضاء مجلس الأمة النائب أحمد لاري والنائب صالح عاشور والنائب عبدالحميد دشتي والنائب عدنان المطوع والنائب عدنان عبدالصمد والنائب فيصل الدويسان. ووصف النائب أحمد لاري في تصريح صحافي اللقاء بأنه لقاء الأب لابنائه، وتم التطرق لكثير من القضايا العامة في البلاد مع والد الجميع صاحب السمو الأمير.

من جانبه، أكد النائب صالح عاشور أنه وبقيّة نواب الشيعة تشرّفوا أمس بمقابلة صاحب السمو الأمير، لافتاً إلى أنه دار حديث طويل حول القضايا السياسية. وقال عاشور من حسابه على تويتر: إن صاحب السمو الأمير شخصياً طلب الالتقاء بنا ونحن اجبنا الدعوة، وتم التطرق لقضايا الساعة بما فيها تعديل قانون الجزاء والمقبرة وموقف الحكومة من لجان التحقيق والافتقادات. وتابع عاشور: وبيّن أن التوجه العام

## اللجنة رأت أن طلب «الداخلية» رفع الحصانة عن المسلم يعتبر تداخلاً في الاختصاصات الدلال: «التشريعية» ترفع الحصانة عن نواب الاقتحام بالإجماع



د. وليد الطبطبائي ومحمد الدلال وعلي الراشد اثناء انعقاد اللجنة التشريعية

وافقت اللجنة التشريعية أمس على رفع الحصانة عن النواب التسعة المتهمين في قضية دخول مجلس الأمة بإجماع أعضائها الحاضرين. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال أن اللجنة بحثت مجموعة من طلبات رفع الحصانة وأهمها طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن مجموعة من الأعضاء في دخول قاعة عبدالله السلام واستدعت اللجنة النواب المطلوب رفع الحصانة عنهم وحضر النواب محمد الخليفة وسالم النملان ومسلم البراك ووليد الطبطبائي، ولأن الطبطبائي مطلوب رفع الحصانة عنه فقد غادر اللجنة حينما بحثت اللجنة الموضوع واتخذت قرارها.

وأكد الدلال أن اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين رأت رفع الحصانة عن جميع النواب المطلوب رفع الحصانة عنهم وهم النواب مسلم البراك ومحمد الخليفة وخالد الطاحوس ود. فيصل المسلم ود. جعمان الحريش ود. وليد الطبطبائي وفلاح الصواغ ومبارك الوعلان وسالم النملان.

وقال إن اللجنة أكدت أن الطلب فيه عوار وفيه جوانب قصور واتهامات غير صحيحة وغير سليمة، مشيراً إلى أن اللجنة رأت أن بعض النصوص المتهم بها الأعضاء وهي نص في قانون الجزاء ملغى، وهناك نصوص لا تنطبق على الحالة الخاصة بدخول قاعة عبدالله السلام وكاتهام الأعضاء بمخالفة قانون التجمعات الذي سبق المحكمة الدستورية أن ألغته بحكم دستوري شهير ومعروف في هذا الشأن.

وأضاف أن أعضاء اللجنة رأوا أن هناك تحفظات كثيرة على الطلب المقدم، ومع ذلك وبناء على طبيعة هذه القضية - فهي ذات طبيعة سياسية

ووجود مجموعة من غير الأعضاء من الشباب الذين دخلوا القاعة وبناءً على ذلك على طلب الأعضاء أنفسهم برفع الحصانة عنهم بالرغم من تحفظاتهم على الطلب، فرأت اللجنة أنه من الملاءمة والمواءمة رفع الحصانة عن النواب من جانب آخر، قال الدلال إن اللجنة بحثت طلباً بالإنابة برفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل في إحدى القضايا المرفوعة عليه من إحدى شركات القطاع الخاص ورأت اللجنة رفض رفع الحصانة عنه، فيما وافقت في طلب آخر على رفع الحصانة عنه.

وبحثت اللجنة كذلك أحد الطلبات برفع الحصانة عن النائب د. وليد الطبطبائي ورأت اللجنة عدم الموافقة على رفع الحصانة عن النائب الطبطبائي.

وأضاف الدلال أن اللجنة بحثت الطلب المقدم من وزير الداخلية في حق النائب د. فيصل المسلم، مشيراً إلى أن

اللجنة سبق وأن بينت أن هذه سابقة خطيرة، وأبدي أعضاء اللجنة رأيهم بأن قيام السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية بعملية طلب رفع الحصانة أو أبسدت رغبتها في التحقيق مع أحد أعضاء مجلس الأمة فهذا تداخل في الاختصاصات ويخالف النصوص الدستورية وتجاوز دستوري، وقانوني غير سليم.

ورأت اللجنة في ختام النقاش أن تطلب أما حضور وزير الداخلية في اجتماع اللجنة القسام أو أن تضحج وزارة الداخلية بأن تخاطب النيابة العامة والنيابة تقوم بإجراءاتها وفقاً للإجراءات القانونية السليمة، وبناء على ذلك فقد أرجأت اللجنة بحث هذا الموضوع.

وقال النائب سالم النملان إنه حضر اجتماع اللجنة التشريعية أمس والذي نوقش فيه طلب الإذن برفع الحصانة عن النواب المتهمين في قضية دخول مجلس الأمة وقاعة عبدالله السلام وتم

## لاري: اعتذار «التأمينات» أجل مناقشة قانون التقاعد المبكر

أرجأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اجتماعها اليوم المخصص لمناقشة الاقتراحات بقوانين لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بما يقضي بالتقاعد المبكر للعاملين في الدولة لحين جهوزية ممثلي المؤسسة العامة للتأمينات والذين اعتذروا عن حضور الاجتماع لارتباطهم بمهمات خارجية. وقال مقرر اللجنة النائب أحمد لاري في تصريح صحافي: إن اللجنة عقدت اجتماعها لمناقشة الاقتراحات بقوانين القدمة لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بما يقضي بالتقاعد المبكر، مشيراً إلى أنه نظراً لاعتذار مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن عدم الحضور بداعي سفر بعض ممثليها تم أرجاء مناقشة هذه التعديلات لاجتماع لاحق. وكشف لاري عن أن اللجنة ستستدعي في اجتماعها المقبل لمناقشة التعديلات الواردة عن قانون التأمينات الاجتماعية البنك الدولي وعدداً من المختصين بهذا القانون للاستئناس برأيهم حول هذه التعديلات خاصة أن البنك الدولي قد أوصى في وقت سابق بأهمية تطبيق التقاعد المبكر في الجهات الحكومية. وعلى صعيد متصل، أشار لاري إلى أن اللجنة ستستدعي اجتماعها يوم غد (اليوم) لمتابعة ومناقشة قانون المشروعات الصغيرة.



أحمد لاري

## الخليفة: تأجيل اجتماع «غير محدد» الجنسية» لعدم تواجد الفضالة

أعلن رئيس لجنة معالجة أوضاع غير محدود الجنسية البرلمانية النائب محمد الخليفة أن اجتماع اللجنة الذي كان من المقرر عقده أمس «أجل» بسبب وجود رئيس الجهاز التنفيذي صالح الفضالة خارج الكويت، وعندما خاطبنا الجهاز اقترحوا إرسال أحد قياديي الجهاز، ولكننا فضلنا حضور الفضالة، وقال الخليفة في تصريح للصحافيين: إن الاجتماع أجل إلى الأحد المقبل، ونحن بانتظار عودة الفضالة لأننا نريد منه وضع النقاط على الحروف، وطى ملف

البيون الذي لم يعد هناك أي مجال لتأجيله لإعتبارات عدة، وذكر الخليفة أن لجنة البيون تأمل أن يحل الفضالة الأحد المقبل الحل المنطقي والإستراتيجي، وعليه الالتزام بما أعلن عنه بشأن الغثات المستحقة، وعموماً إن لم يكن هناك حل واقعي، فسنقوم بتفعيل دورنا من خلال طرح الاقتراحات التي بحوزة اللجنة على جدول أعمال المجلس، ولا يخفى على أحد أن كلفة البيون من ضمن لوائح عمل الغالبية والتي نستعمل خلال دور الانعقاد الحالي.



محمد الخليفة

## مطيع: «الإسكانية» تبحث تأخير تسليم رخص بناء مدينة صباح الأحمد

صرح رئيس لجنة شؤون الإسكان النائب د. أحمد مطيع بأن اللجنة ستناقش في العاشرة من صباح اليوم الموافق 16 أبريل 2012 العديد من الموضوعات التي تهم المواطنين، وعلى رأسها تأخر تسليم رخص بناء بيوت مدينة صباح الأحمد السكنية لمستحقيها، لدراسة الأسباب التي أدت إلى تفاقم تلك المشكلة، وتقديم الحلول العاجلة والناجعة التي تسهم في نفع المواطن وتيسير حصوله على التراخيص اللازمة للبناء، ما يشكله هذا الملف الخطير من أهمية لدى الآلاف من المواطنين الذين يرغبون في الشروع في بناء الوحدات السكنية الملائمة لهم والأسرهم، كما أشار مطيع إلى أنه من الموضوعات التي تهم المواطنين والتي على جدول أعمال اللجنة طلبها مجموعة من الإحصائيات للاطلاع عليها ودراستها، ومن بين هذه الإحصائيات: عدد النساء اللاتي لهن طلبات إسكانية تم إلغاؤها، وعدد البيوت التي تم تغيير تخصيصها من سكن دائم إلى سكن بالإيجار، وكذلك عدد المواطنين المستحقين لهذه المسكن.



د. أحمد مطيع

## عمار: منح المتقاعدين قروضاً دون فوائد من قبل «التأمينات»

قدم النائب عمار العجمي اقتراحاً بقانون في شأن منح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قروضاً للمتقاعدين، وجاء في القانون:

مادة أولى  
للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منح المتقاعدين قرضاً من دون فوائد بما لا يجاوز عشرة أمثال المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه من تاريخ طلب القرض. ويكون طلب القرض

للأغراض الآتية:  
● لعلاج المتقاعد نفسه أو لمن يعولهم.  
● لسد نفقات التحصيل العلمي بأنواعه.  
● وللوزير المختص أن يصدر قراراً بآني غرض آخر يراه مستحقاً.  
مادة ثانية  
تسدد قيمة القرض على أقساط شهرية متساوية بالخصم مباشرة من المعاش الشهري للمتقاعد المقترض ولدة لا تتجاوز خمس سنوات، وفي جميع الأحوال لا يجوز منح المتقاعد قرضاً آخر وفقاً لهذا القانون قبل سداد كامل قيمة القرض المستحق.  
مادة ثالثة  
تسقط باقي قيمة الأقساط المستحقة على المتقاعد المقترض بالوفاء أو العجز الكلي.  
مادة رابعة  
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات



عمار العجمي